مفهوم الموضع ومسالك الإستدلال به في كتاب سيبويه

مخلوف بلعلام

جامعة البليدة

Résumé

Le concept de «mawdi» (l'emplacement) chez Sibawayh peut englober tous les niveaux de la langue, son appréciation diffère selon les contextes:.

Il peut comprendre le sens d'une distribution –conformément à l'acception- lorsqu'il s'agit de syntagmes ou d'une suite de syntagmes pouvant constituer des indices environnementaux des différentes unités syntagmatiques (morphèmes, mots et constructions).

Mais il peut aussi avoir un sens plus large englobant des schémas directeurs, c'est alors que notre grammairien l'utilise comme un outil méthodologique de démonstration du modèle de la grammaire arabe.

يرد مصطلح الموضع كثيرا في كتاب سيبويه وفي سياقات مختلفة مع تعدد في مفاهيمه، وهو يكتسي أهمية خاصة عند الخليل وسيبويه في التحليل اللغوي. وحضور هذا المصطلح كان في جميع مستويات اللغة، وله مفهوم خاص أو أكثر من مفهوم في كل مستوى من هذه المستويات. وكثيرا ما يتخذ سيبويه هذا المفهوم أي مفهوم الموضع كأداة منهجية استدلالية يستدل به على أحكام نحوية كثيرة كاستدلاله على أقسام الكلم وأصنافها، وتحديد العوامل والمعمولات، والتمييز بين الأصول والفروع ونحو ذلك.

ولذلك كانت غايتي من هذا البحث الإجابة عن السؤالين التاليين: ماهي المفاهيم الأساسية التي يتضمنها مصطلح الموضع في كتاب سيبويه؟ وما هي مسالكه في الاستدلال بالموضع على الأحكام النحوية ؟.

قد يرد مصطلح الموضع بمعنى المخرج، ويعني به سيبويه في المستوى الصوتي مكانا في الجهاز الصوتي، فهو يستعمل هذا المصطلح بدل مصطلح المخرج أحيانا كما في قوله: " والزاي تبدل لها مكانا مكان التاء دالا، وذلك في قولهم: مزدان من مزتان، لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال وهي مجهورة مثلها"[1].

وقد ذكرت هذا للتأكيد على أن هذا المصطلح يرد في جميع مستويات اللغة، إلا أن اهتمامي سينصب على بيان هذا المفهوم في مستوى الكلم والتراكيب، لأنه يرد كثيرا عند تحليله لهما، كما يجريه كثيرا كأداة استدلالية يستدل بها على الأحكام النحوية.

مفهوم الموضع في مستوى الكلم

قد يعني سيبويه بالموضع في مستوى الكلم اسم المكان إذا قال (موضع الفعل) إلا أن النحاة المتأخرين وضعوا له مصطلحا آخر وهو:

"اسم المكان" بدلا من مصطلح موضع الفعل الذي جاء في كتاب سيبويه كما في قوله: " أما ما كان من فَعَل، يفعِل فإن موضع الفعل (مفعِل) وذلك قولك : هذا محبسنا ومضربنا، ومجلسنا "[2].

كما قد يعني بمصطلح الموضع في مستوى الكلم مكان الحرف داخل الصيغة التصريفية أي داخل المثال، فللحرف من الكلمة – أي الفعل المتصرف والاسم المتمكن – موضع داخل المثال، فهو إما في موضع الفاء، أو العين، أو اللام، ومن ذلك قول سيبويه في باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد: "اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها، فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف. فهكذا وجه الزيادة من موضعها، فإذا زدت من موضع العين كان الحرف على (فُعَّل) في الاسم والصفة نحو: الزُمَّج، والزُمَّل، والجُبَّأ... فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على (فَعْلَل) في الاسم، وذلك نحو: قَرْدَد ومَهْدَد "[3].

ويعني سيبويه بموضع العين وموضع اللام مكان الحرف من الكلمة داخل المثال، أي داخل صيغتها المجردة التي انتهى إليها القياس، وذلك بحمل الكلمات المتماثلة بعضها على بعض واستنباط المثال المشترك بينها وهو هنا (فُعَّل). فحرف الميم مثلا في الاسم (حُمَّر) في موضع العين داخل المثال وهو (فُعَّل)، والميم الثانية في التضعيف زائدة، والزيادة ههنا جاءت من موضع العين.

وأما موضع اللام في الاسم: (قَرْدَد أو مَهْدَد) فتحتله الدال الأولى، والدال الثانية زائدة من موضع اللام، ذلك لأن هذا الموضع يتحدد في صيغة الاسمين قَرْدَد ومَهْدَد وهي (فَعْلَل).

ويمكن توضيح ذلك في الجدولين الحمليين التاليين:

موضع الفـــاء	موضع العيـــن	موضع اللام	الزيادة من موضع اللام
قَـــ	رْ	دَ	د
مَـــ	هْـــ	دَ	د

موضع الفـــاء	موضع العيـــن	الزيادة من موضع العين	موضع اللام
سُـــ	لْـــ	لَـــ	م
حُـــ	مْـــ	مَـــ	ر
عُـــ	لْـــ	لَـــ	ف
زُ	مْـــ	مَـــ	ج
جُـــ	بْـــ	بَـــ	أ

فالملاحظ في الجدولين أن الحرف لا يتحدد موضعه وهو في الكلمة إلا في مثالها أو صيغتها. فالموضع الأول رمز إليه بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام والزيادة في التضعيف تكون من موضع العين أو اللام. فلا يتحدد مكان الحرف ههنا في السلسلة الخطية للكلمة لأن " نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة"[4]. ثم إن "فـــاء الكلمة أو عينهـــا أو لامهـــا شيء ومحتواهـــا شيء آخـــر".[5]

فالفاء أو العين أو اللام رموز لمواضع في المثال، ومحتواها يحتمل أي حرف من حروف الهجاء، إلا موضع الفاء فإنه تتعاقب عليه جميع الحروف ما عدا الألف.

وفي المثال مواضع أخرى كالزيادة من موضع العين واللام، والزيادة في موضع الزيادة حيث تحتله حروف زائدة. ويوضح ابن جني معنى الزيادة من الموضع عند النحوي فيقول: "يريد به أنك إذا قلت: (ابياضَضْتُ) فإنما كررت الضاد بعينها ولم تأت بلفظ آخر. ويريد بموضعها: من لفظها".[6]

ويعني بذلك أن الزيادة من الموضع إنما هي تكرير اللفظ الذي يحتويه ذلك الموضع، وليس إتيانا بحرف آخر. فالموضع في المثال هو إذن "الحيز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معين، ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماما".[7]

فهو موضع اعتباري تقديري، ومثل ذلك الفعل: "قِ" ففيه أربعة مواضع وهي المحددة في مثاله في الأصل وهو (افْعِلِ) لأن أصله (اوْقِـــيْ) في الوضع. فموضع الزيادة، وهو الألف، وموضع الفاء، وموضع اللام، قد خلت من أي عنصر في السلسلة اللفظية في الاستعمال، ولكن هذه المواضع باقية في المثال المتصور، وقد حذفت من مواضعها لعلة التخفيف.

فالمثال إذن هو: "مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها – وقد تخلو منها– العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر العناصر الزائدة".[8]

الاستدلال بالموضع في مثال الكلمة

كثيرا ما يستدل سيبويه على أن تحويلا جرى في موضع من مواضع المثال للأصول وللزوائد، على أساس أن مواضع الفاء والعين واللام مجعولة للحروف الأصول، ومواضع الزيادة محصلة للزوائد. فإذا خرجت إلى الاستعمال كَلِم –أي أفعال متصرفة أو أسماء متمكنة–

على غير ما تقتضيه مواضع مُثُلها كان ذلك دليلا على حصول تحويل في الموضع للتخفيف، وهو ما يعنيه السيوطي بقوله: "وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع، وأما تعويضه بموضع محذوف لا يحصل منه خفّه، لأن الحرف قد يثقل بموضعه فإذا أزيل عنه حصل التخفيف".[9]

ومثل ذلك قول سيبويه: "... فنقول مزور ومصوغ وإنما كان الأصل مَزْوُور فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفْعَل وفَعَـــل وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان".[10]

إن سيبويه يستدل على أن الواو الأولى أسكنت بنقل ضمتها إلى الفاء، وأنه لالتقاء الساكنين بسبب ذلك حذفت واو مفعول للتخفيف، ذلك لأنه رأى أن الميم والواو الثانية في موضعي زيادة، وأن مواضع الفاء والعين واللام خالصان للحـــروف الأصلية وهي على التـــرتيب، (ز، و، ر) في: مزور، و(صـــ ، و، غ) في: مصوغ.

ولما رأى الاسمين لا يطابقان مواضع مثاليهما إذ خلا موضع واو الزيادة من هذه الواو في الاسمين، وضم الأول وموضعه يقتضي السكون في المثال وأسكن الثاني في الاسمين وموضعه يقتضي الضم في المثال حكم بالعدول عن الأصل في موضع الفاء والعين وموضع الزيادة وهو الواو، وذلك بنقل ضمة العين إلى الفاء، فضمت الفاء، وأسكنت العين، وحذف واو مفعول من موضع الزيادة. ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العيـــن	موضع الزيادة	موضع اللام
مَـــ	صْـــ	وُ	و	ن
مَـــ	صُـــ	و	Ø	ن

فنلاحظ في الجدول أن الصاد في موضع الفاء ساكنة في الأصل وفي مثاله، إلا أنها ضمت بإسكان الواو الأولى ونقل صمتها إليها، والواو الأولى صارت بذلك ساكنة وأصلها أن تكون في موضع العين مضمومة، أما واو مفعول فالأصل إظهارها في موضعها، إلا أنها حذفت في الاستعمال.

ومثل ذلك أيضا قول سيبويه: "هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء وذلك إذا أسكنت وقبلها كسرة، فمن ذلك قولهم الميزان والميعاد".[11]

ويعني بذلك أن الأصل: موزان وموعاد وقلبت الواو ياء في موضع العين للتخفيف، فموضع الفاء خالص للواو في الأصل، لأن الحروف الأصلية هي (وزن) و(وعد) ولما رأى هذا الموضع في الاستعمال محصل لغيره أي للياء، استنتج أنه وقع تحويل في موضع الفاء وهو قلب الواو ياء للتخفيف.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العيـــن	موضع الزيادة	موضع اللام
مِـــ	وْ	زَ	ا	ن
مـــ	يْـــ	ز	ا	ن

فنلاحظ في الجدول أن الواو قلبت ياء في موضع الفاء.

فالنحاة الأوائل كالخليل وسيبويه بعد أن استنبطوا المُثُل بحمل ما تجانس من الكلم بعضها على بعض صاروا يحملون ما غير من الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة على مثلها التي جردت لها ولنظائرها في الأصل، لمعرفة نوع التغيير الحاصل في مواضعها، وذلك بوضع كل حرف أصلي من الكلمة المغيرة في موضعه، وإبقاء الثوابت التي في المثال، فيتحصلون بذلك على أصل الكلمة المغيرة وهي محتملة في القياس ولم تخرج إلى الاستعمال، ثم يقابلون كل حرف في الفرع بما يقابله في الأصل كل في موضعه، فيكتشفون وجه العدول عن الأصل الذي جرى في موضع الفاء أو العين أو اللام أو في موضع الزيادة.

الاستدلال بالموضع على الأصل والفرع في مستوى الكلم

يقول سيبويه: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكـــنا لأن النكـــرة أول ثم يدخل عليها ما تعـــرف به".[12]

ويظهر من كلام سيبويه أن التمييز بين الأصل والفرع ههنا إنما يحصل بكون الأصل له العلامة العدمية، وهو موضع فارغ في الكلمة لا لفظ فيه، والفرع له العلامة اللفظية، وهو موضع تحتله علامة لفظية. فقولك: رجل فيه موضعان، موضع فارغ أو خانة بيضاء قبل (رجل) وموضع تحتله كلمة "رجل" يقابلهما موضعان أيضا في الاسم المعرفة "الرجل"، موضع الألف واللام وموضع (رجل). ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الإسم	موضوع العلامة	
رجل	Ø	علامة عدمية ←
رجل	الـ	علامة لفظية ←

فللأصل العلامة العدمية وهو موضع فارغ، تقابله في الفرع العلامة اللفظية، فالتقابل بين الفرع والأصل أدى إلى اكتشاف العلامة العدمية، "وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر".[13] مثل ذلك قول سيبويه: " واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير... ".[14]

وقصد سيبويه ما بينه الأعلم الشنتمري في كتابه النكت من أن قوله: "وإنما يخرج التأنيث من التذكير، معنى يخرج يتفرع".[15]

فتفريع المؤنث عن المذكر إنما يكون بتمييزه عنه بعلامة هي غير علامة الأصل. فإذا كان للأصل العلامة العدمية، وهي موضع فارغ يخلو من اللفظ بعد الاسم المؤنث فإن الفرع يتميز عنه بعلامة لفظية تدخل في هذا الموضع، وهي علامة التأنيث وخروجها من الموضع يرد الاسم إلى أصله. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الاسم	موضع العلامة
معلم	Ø
معلم	ـة

وكذلك يذهب سيبويه إلى **أن** "الواحد أشد تمكنا من الجميع لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح".[16]

ويعني بذلك أن المفرد أصل، لأن له العلامة العدمية وهي موضع خال من اللفظ يأتي بعد الاسم المذكر وهو علامة دالة على المفرد، والجمع له العلامة اللفظية في الموضع تقابل العلامة العدمية في الأصل ويتميز به عنه. وهذا الجدول يوضح ذلك:

الاسم	موضع العلامة
معلم	Ø
معلم	ون
معلم	ات

ومما سبق نتبين أن في الثنائيات: النكرة والمعرفة، والمذكر والمؤنث، والمفرد إزاء المثنى أو الجمع، يتقابل فيها الطرفان تقابلا سلبيا بأن يكون الأصل معدوم العلامة اللفظية في الموضع، ويقابله الطرف الثاني بعلامة لفظية في الموضع نفسه، أي تدخل العلامة اللفظية في الموضع الذي يقابلها في الأصل فيخرج الفرع منه بهذه الزيادة وقد قصد الرضي الأستراباذي شيئا من ذلك حين قال: "كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ فيه ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة".[17]

وكذلك كان استدلال سيبويه في مستوى الجملة على أن الأصل في الجمل التالية: رأيت عبد الله منطلقا، وكان عبد الله منطلقا، وإن عبد الله منطلق، هو النواة: عبد الله منطلق. فذاك هو الأصل، ثم تزاد

عليه النواسخ بدخولها في موضع الابتداء، فتخرج هذه الجمل الفروع من تلك الجملة النواة أي الأصل بحلول زيادة في موضع الابتداء هي أحد النواسخ. وقد مثل لذلك سيبويه بخروج الجمع من المفرد، والمعرفة من النكرة بزيادة علامة لفظية في الفرع تقابلها علامة عدمية أي موضع فارغ في الأصل.[18]

مفهوم الموضع في المستوى التركيبي

مفهومه في مدرج الكلام

وإذا ورد عنده مصطلح الموضع في المستوى التركيبي فإنه قد يرد مقاربا لمفهوم التوزيع عند المدرسة التوزيعية، ويؤكد ذلك الأستاذ الحاج صالح بقوله: "يتصف المذهب الاستغراقي الأمريكي بامتناعه من النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع، أي ما لا تدركه حاسة السمع، إذ يعتقد أصحابه أن الوصف للغة هو وصف لمواقع الألفاظ في الكلام، وبالتالي فهو دراسة لكل ما تحتمله العناصر اللغوية من القرائن يمينا وشمالا، أو كل ما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام، وذلك مثل:

أعطى الرجل الولد تفاحة
أعطى زيد القـــط اللبـــن
أعلم الرجل الولد الخـــبر

فالظاهر أن مفردة (الرجل) و(زيد) من جهة، و(أعطى وأعلم) من جهة أخرى يندرج كل منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع. فهذا قريب جدا من التحليل العربي، إذ يستنبط النحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معينة، أو امتناعها من الوقوع في غيرها، وذلك دون أن يلجأوا إلى المعنى".[19]

فالتوزيعيون يذهبون إلى أن: "جميع الكلمات التي يمكن أن تشغل نفس المجموعة من المواضع... يجب أن ترجع إلى نفس القسم من أقسام الخطاب".[20]

إن هذا المنهج يقوم على "إحلال الوحدة موضوع الفحص مكان وحدة أخرى معروفة السياق نفسه، وإذا أمكن لهذا الإحلال أن يتم دون حدوث تغير أساسي في السياق، فإنه حينئذ تكون كلتا الوحدتين منتمية إلى فئة واحدة أي أن لهما خصائص نحوية واحدة"[21].

فهذا المنهج عندهم أكثر موضوعية ودقة، لأنه يستبعد المعيار الدلالي والفلسفي أو العقلي ويستبدله بتعاريف موضوعية دقيقة تقوم على تحديد الأصناف والأقسام بمعايير لفظية، تتمثل في القرائن اللفظية القبلية أو البعدية المحيطة بالوحدة اللغوية.

إن هذا المفهوم في المدرسة التوزيعية يقاربه مفهوم الموضع في مدرج الكلام عند سيبويه. ـ وهو غير مفهوم الموضع في المثال ـ، ذلك أنه يتحدد بقرائن لفظية قبلية أو بعدية وكل الوحدات التي يمكن إحلالها فيه ترتبط بحكم نحوي واحد.

وقد لجأ سيبويه كثيرا إلى هذا المفهوم في كتابه للاستدلال على أحكام نحوية جامعة وفيما يلي عرض لأمثلة منها:

الاستدلال بالموضع في مدرج الكلام على أقسام الكلم

وقد عمد في كثير من الأحيان إلى هذا المسلك للاستدلال على أقسام الكلم وأصنافها ومن ذلك قوله:

" ومثل قول جرير:

يا رُبَّ غابِطِنا لوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً منكم وحِرْمَانَا

وقال أبو محجَن الثقفي:

يا رُبَّ مثلك في النساء غريرة بَيْضَـــاء قد متَّعْتُهَا بطَـــلاَق

فرب لاَ يقع بعدها إلاَ نكرة، فذلك يدلك على أنَ "مِثْلِكَ" و"غابِطنا" نكرة ".[22]

إن سيبويه يستدل ههنا على أن: "مثلك" و"غابطنا" نكرتان، على الرغم من أنهما مضافان إلى معرفة، وذلك بمجرد أن وقعا في الموضع الذي يلي رُبَّ، لأن رُبَّ لا يليها إلا النكرة، وغض النظر عن المعنى في هذا الاستدلال.

ومثل ذلك أيضا استدلاله في بعض المواضع على أن "على" و"عن" اسمان على الرغم من أن الأصل فيهما أن يكونا حرفي جر. يقول: "وأما عن فاسم إذا قلت: من عن يمينك، لأن مِنْ لا تعمل إلا في الأسماء".[23]

ويستدل على اسمية (على) في بعض المواضع بقوله: "وهو اسم لا يكون إلا ظرفا، ويدلك على أنه اسم قول العرب: نهض من عليه"[24].

فهو يستدل ههنا على اسمية (عن) و(على) بمجرد وقوعهما في الموضع الذي يلي حروف الجر، لأنه موضع الاسم لا الفعل، ولم يلفت إلى المعنى.

وذلك ما يذهب إليه الرضي الأستراباذي في قوله: "وقد يكونان – أي (عن) و(على) – اسمين فلا يستعملان إلا مجرورين بمِنْ، وإنما تتعين اسميتهما لأن الجر من خواص الأسماء".[25]

ومثل ذلك استدلاله على أن (مَنْ) نكرة مع أنها أجريت في الموضع مجرى اسم الموصول ومع أن اسم الموصول معرفة في الأصل، وقد ثبت له أن (مَنْ) نكرة في ذلك الموضع لأنه موضع يلي (رُبَّ) ولا يلي

هذا الحرف إلا النكرة، وذلك في قوله: " ويقوي أيضا أن (مَنْ) نكرة قول عمرو بن قميئة:

يا رُبَّ من يُبغضُ أذْوَادَنَا رُحْنَ على بَغْضَائِه واهْتَدْيْنْ

ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة".[26]

ومثل ذلك أيضا قوله في باب لاء النافية للجنس: "اعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا، فأما قول الشاعر: لا هيثمَ اللَّيْلَةَ للْمَطِيِّ. فإنه جعله نكرة كأنه قال لا هيثمَ من الهيثمين. ومثل ذلك: لا بَصْرَةَ لكم". إن سيبويه يستدل على أن: هيثَمَ والبصرة نكرتان – على الرغم من أنهما علمان – بمجرد وقوعهما بعد لاء النافية للجنس، وذلك لأن الموضع الذي يليها إنما هو للاسم النكرة.

وقد يلجأ سيبويه إلى إحلال عنصر في موضع عنصر آخر في مدرج الكلام لا يقع فيه إلا صنف معين من الكلم، فإذا امتنع عن ذلك الموضع واستحال الكلام، دله ذلك على حكم نحوي وهو أن هذا العنصر مخالف في الحكم للعناصر التي تحل في هذا الموضع في مدرج الكلام، ومثل ذلك إحلاله الأفعال المضارعة للأسماء في الموضع الذي يلي إنَّ وهو موضع الاسم، ليستدل على أنها ليست بأسماء، وإن كانت معربة مثلها إذ يقول: "ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا وأشبـــاهه لم يكن كلاما".[27]

وعلى هدي سيبويه وغيره من النحاة الأولين سار النحاة بعدهم، وسلكوا هذا المسلك في الاستدلال على اقتسام الكلام، فهذا ابن السراج يقول: "ومما يتبين أن (رُبَّ) حرف وليس باسم كَكَمْ أن كَمْ يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على رُبَّ . تقول بكم رجل مررت".[28]

وقول المبرد: "فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء وجميع المبهمة، ومنها الذي والتي، ومنها حيث. واعلم أن الدليل على أن ما ذكرناه أسماء وقوعها في موضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء".[29]

ومثل ذلك استدلال ابن يعيش على اسمية كاف الخطاب بقوله: "فهذه الكاف اسم وتفيد الخطاب، والذي يدل على أنها اسم أنها وقعت موقع ما لا يكون إلا اسما".[30]

ومثل ذلك استدلال الجرجاني على اسمية (إذْ)، فالدليل عنده "على أنها اسم وقوع الأسماء موقعها، ألا ترى أن قولك جئتك إذ كان كذا وكذا بمنزلة قولك: حين كان كذا وكذا، فإذْ اسم كما أن حين اسم".[31]

وهذا المسلك في الاستدلال كثير في كتب النحو عند النحاة المتقدمين والمتأخرين ولكنهم لا يكتفون به لقصوره أحيانا عن تقديم الدليل القاطع فيلجأون إلى مقاييس أخرى كمقياس المعنى والإسناد والوظيفة النحوية.

كما استدل سيبويه بالموضع على أحكام أخرى غير الأحكام الخاصة بأقسام الكلم، ومن ذلك استدلاله على بناء الفعل الماضي على الفتح، والأصل فيه بناؤه على السكون كما في قوله عن الأفعال الماضية: "لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول هذا الرجل ضربنا فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب، وتقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى: إن يفعل أفعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل، وقعتْ موقعها في (أنْ) ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها...".[31]

ومراد سيبويه أن الفعل الماضي بني على الفتح وليس على السكون وهو الأصل، لأنه أقرب إلى الأسماء المعربة والأفعال المعربة لوقوعه في بعض

مواضعها وذلك بخلاف الأمر الذي جاء بناؤه على الأصل وهو السكون، لأنه لا يحل في موضع الكلم المعربة.

مفهوم الموضع في المثال في المستوى التركيبي

قد تبين لنا سابقا أن سيبويه قد يعني بالموضع مكانا في مدرج الكلام، يتحدد بقرائن لفظية أو بعدية وقد يعني به مكانا في المثال، وهو مثال جُرِّدَ للجملة، كما جرد المثال للكلمة إذا كانت فعلا متصرفا أو اسما متمكنا. فكل جملة عند الخليل وسيبويه لها "صيغة لفظية خاصة وهي ما يعرف بالبنية العاملية، وليست هي الصيغة الخطابية المتكونة من المسند والمسند إليه".[33]

فإذا كان للكلم المتصرفة والمتمكنة مثل، فللجملة أيضا مثال أي بنية عاملية مجردة وفي داخل المثال مواضع كما في المثال في مستوى الكلمة، فالمثال إذن "غير منحصر في مستوى المفردات بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها، فللتركيب أيضا مثل يبنى عليها الكلام، وهي ليست الترتيبات المختلفة للفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر، بل هي مثل أكثر تجريدا. فللجمل المفيدة بنى لا تتمثل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي".[34]

فإذا كان النحاة الأوائل قد توصلوا إلى المثال في المستوى التصريفي بحمل الكلم المتجانسة بعضها على بعض واستنباط صيغة جامعة منها بهذا القياس فإنهم فعلوا ذلك أيضا في مستوى الجملة "باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، وينطلقون في ذلك من أبسطها، وهي التي تتكون من عنصرين: زيد منطلق، فيحملون عليها أخرى

تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحول هذه النواة بالزوائد".[35]

"فلهذا المستوى وحدات خاصة به أكثر تجريدا وهي: العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصص".[36]

وقد صاغ الدكتور الحاج صالح هذا المثال صياغة مجردة عامة كالتالي: [(ع ← م1) ± مع2] ± خ

وقد وضع المخصص (خ) خارج المعقوفتين لأنه من الزوائد التي تضاف إلى البنية الأساسية:

عامل + معمول أول + معمول ثان

كما وضع قبل المعمول الثاني إشارة ± (زائد ناقص)

لأن هذا المعمول الثاني قد لا يرد في بعض الجمل كما في الجملة المكونة من فعل وفاعل.

إن في داخل هذا المثال مواضع وهي موضع العامل وموضع المعمول أو أكثر من معمول واحد، وهي مواضع في داخل البنية وليس في سلسلة الكلام وقد أوضح ذلك الدكتور الحاج صالح في الجدول التالي:[37]

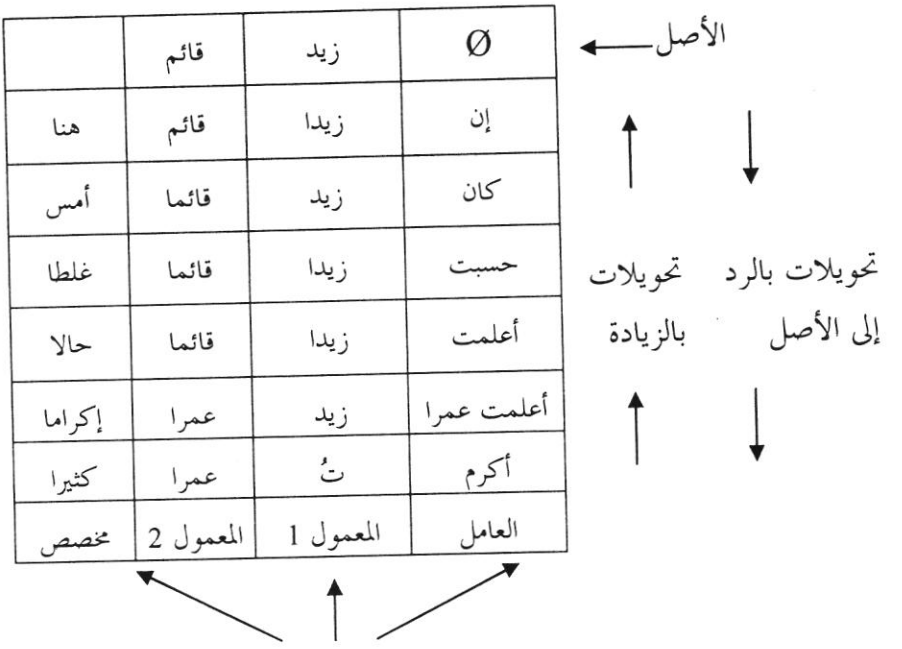

ويوضح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الفرق بين موضع العامل أو المعمول وهما موضعان مجردان اعتباريان وبين محتواهما فيقول: "يتحدد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل مثلا ليس هو مكانا معينا في مدرج الكلام بل هو موضع في داخل الحد والمثال، ثم إن العامل أو المعمول شيء ومحتواه شيء آخر – فقد يكون في موضع العامل فعل تام، أو فعل ناسخ، أو (إن) وأخواتها، أو تركيب مثل: حسبت (وهي جملة)، بل حتى عامل ومعمول أول ومعمول ثان مثل: (أعلمت عمرا) فكل ذلك عامل ".[38]

وقد يأتي موضع العامل فارغا كموضع الابتداء، وهو تعري هذا الموضع من العامل اللفظي، أما موضع المعمول فالأصل أن يحل فيه اسم معرب ظاهر، وخلافا للأصل فقد يقع فيه اسم مبني كقولك: كلمت

هذا، كما قد يحل فيه تركيب كالمصدر المؤول في قولك: أريد أن أسافر، (فأن أسافر) كله في موضع المعمول الثاني، وقد يحل في موضعه جملة كقولك: عمرو ينطلق أبوه. فإن (ينطلق أبوه) كله في موضع المعمول الثاني. كما قد يرد موضع المعمول فارغا بإضمار محتواه أو حذفه. وكثيرا ما يعمد سيبويه إلى الاستدلال على العامل أو المعمول في المثال الخاص بالجملة عن طريق الاستبدال في الموضع وهو ما سأوضحه فيما يلي:

الاستدلال بالموضع على العامـــل والمعمول في مثال الجملة

يقول سيبويه: "وتقول: بلغني أنك منطلق فأنك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت بلغني ذاك".[39]

فهو يستدل ههنا على أن المعمول الأول للفعل (بلغ) هو (أنك منطلق) وذلك باستبداله في الموضع باسم مفرد وهو (ذاك)، لأن الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا. فلما استقام الكلام بهذا الاستبدال، دله ذلك على أن العبارة (أنك منطلق) كلها في موضع المعمول الأول للعامل بلغ. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

عامل	معمول 2	معمول1 أو ما في موضعه
بلغـــ	ني	ذاك
بلغـــ	ني	أنك منطلق

ومثل ذلك قول سيبويه: "فإذا قلت: يوم الجمعة صمته، فصمته في موضع مبارك".[40]

فهو يستدل على أن الجملة (صمته) في موضع المعمول الثاني باستبداله بمفرد، ولما استقام الكلام بذلك، ولم يستحل انتهى إلى أن هذه الجملة (صمته) في موضع المعمول الثاني. وهذا الجدول الحملي يوضح ذلك:

عامل	معمول1	معمول 2
Ø	يوم الجمعة	مبارك
Ø	يوم الجمعة	صمته

وقد وضعت في موضع المعمول الأول التركيب (يوم الجمعة) – وإن كان (يوم) هو المعمول ذلك لأن المضاف إليه متمم للمضاف وهما معا بمنزلة اسم واحد.

كما يلجأ أحيانا إلى الاستدلال على العامل بموضع الابتداء وهو الموضع المعري من العامل اللفظي في المثال، ومن ذلك قوله: "وتقول: إن اليومَ فيه زيد ذاهب، من قبل أنَّ (إنَّ) عملت في اليوم فصار كقولك: إن عمرا فيه زيد متكلم. ويدلك على أن اليوم قد عملت فيه (إنَّ) أنك تقول: اليومُ فيه زيد ذاهب، فترفع بالابتداء، فكذلك تنصب بإن"[41].

يستدل سيبويه على أن (اليوم) منصوب بإنَّ لا باسم الفاعل (ذاهب) عن طريق إزالة (إنَّ) من موضعها، ولما تعرى هذا الموضع من (إنَّ) فارتفع (اليوم) – إذ تقول: اليومُ فيه زيد ذاهب – كان ذلك عنده دليلا على أن العامل في اليوم هو (إنَّ) ، ذلك لأن الاسم أول أحواله الابتداء، ثم تدخل عليه العوامل اللفظية في موضع الابتداء، فتعمل فيه عملا غير عمل الابتداء، وإذا تعرى الموضع منها عاد إلى الارتفاع بالابتداء. والجدول الحملي التالي يبين ذلك:

عامل	معمول 2	موضع المعمول الثاني
Ø	اليومُ	فيه زيد ذاهب
إن	اليومَ	فيه زيد ذاهب

ومثل ذلك أيضا قول سيبويه: "وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته، وعبد الله هل لقيته وعمرو هلاّ لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت: أرأيت زيدا هل لقيته، كان (أرأيت) هو العامل، وكذلك إذا قلت: قد علمت زيدا كم لقيته، كان (علمت) هو العامل، فكذلك هذا، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره".[42]

يستدل سيبويه على أن (زيد)، و(عبد الله)، و(عمرو)، أسماء مرفوعة بالابتداء وليست منصوبة بفعل يفسره ما بعده وذلك بإدخال العاملين (رأيت) وعملت في موضع الابتداء الذي يفترضه كذلك، ولما عملتا النصب فيما بعدهما ثبت له أنّ تعري هذا الموضع منهما إنما هو موضع ابتداء أي عامل ابتداء رفع ما بعده. ويمكن بيان ذلك في الجدول الحملي التالي:

عامل	معمول 1	معمول2 أو ما في موضعه
Ø	زيد	كم مرة رأيته
Ø	عبد الله	كم لقيته
علمت	زيدا	كم لقيته
أرأيت	زيدا	هل لقيته

ذلك أن موضع الابتداء موضع تتعاقب عليه العوامل اللفظية فتعمل في الاسم وإذا تعرت منه عاد الاسم إلى الارتفاع بالابتداء أي رد الكلام إلى أصله.

وقد عمد الرضي الأستراباذي إلى هذا المسلك في الاستدلال بموضع الابتداء ناهجا نهج سيبويه لإثبات أن فعل المدح أو الذم وفاعلهما في موضع الخبر، والمخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر مرتفع بالابتداء، وذلك

ما يتبين من قوله: "ولا يقال إن ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب، فإن الأصول تدعو إليه، وذلك لأنه تقرَّر بالدليل أنّ المخصوص بالمدح والذم مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدم لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدما على فعل المدح أو الذم ومؤخرا عنه". فهو يستدل على رفع المخصوص بالمدح والذم بالابتداء وما قبله في موضع خبره، لأن الموضع قبل هذا الاسم (المخصوص بالمدح أو الذم) موضع ابتداء قد تتعاقب عليه النواسخ بدخولها فيه، فتعمل فيه وإذا تعرى منها ردت إلى الرفع.

والجدول الحملي التالي يوضح ذلك:

عامل	معمول 1	معمول2 أو ما في موضعه
نعم الرجل	Ø	زيد
نعم الرجل	كان	زيد
نعم الرجل	ظننت	زيدا

ويستدل سيبويه على أن الفعل المضارع مرفوع بوقوعه في موضع الاسم – أي إمكان استبداله بالاسم لفظا أو تقديرا في كل موضع يقع فيه – وليس مرفوعا بالابتداء إذ يقول: "ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم".[43]

إن الفعل المضارع لا يرتفع بالابتداء، كالتجرد من الرافع والناصب الذي قال به الكوفيون، ذلك لأنه لو كان يرفع بالابتداء لرأينا النواسخ عند تعاقبها على هذا الموضع – أي الموضع الذي يسبق

الفعل المضارع المرفوع ـ تعمل في المضارع فتقول: كان زيد يجْلسَ ، فتعمل الرفع والنصب ونقول ظننت زيدًا يجلسَ فتنصب الاثنين، ولكن الفعل المضارع مرفوع في هذه المواضع لأنها مواضع الاسم، أي يمكن إحلال الاسم محل المضارع المرفوع فتقول: كان زيد جالسا، وظننت زيدا جالسا، كما يكون ذلك في كل موضع يرد فيه الفعل المضارع مرفوعا. كموضع الصفة وموضع الخبر وموضع المضاف إليه ونحو ذلك.

ومن مسالك استدلال سيبويه على العامل في البنية العاملية أن بعض الحروف لا يليها إلا الفعل في الأصل فإذا جاء بعدها اسم في ظاهر اللفظ وفي الاستعمال قدرنا في الموضع الذي يليها فعلا يعمل فيما بعده ومثل ذلك قوله: "واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إنْ) ولا يرتفع إلا بفعل لأنَّ (إنْ) من الحروف التي يبنى عليها الفعل وهي (إن) المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء".[44]

ويقول: "ولو بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في الموضع تبنى عليه الأسماء".[45] ومثل هذا قولك: خذ شيئا ولو تمرة. وتقدير المحذوف: ولو يكون تمرة.

ويقول: "واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيد يأتك يكن كذا إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قوله: إن زيدا رأيته يكن ذلك لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها".[46]

إنَّ سيبويه يقدر بعد (لَوْ) و(إَنْ) فعلا عاملا في الاسم لأن هذين الحرفين لا يليهما في الأصل إلا الفعل. فهو يستدل على العامل الفعل بقرينة الموضع الذي يلي هذين الحرفين لأنه موضع للفعل في الأصل.

وكثيرا ما كان سيبويه يستدل على العامل بالموضع فيعمد إلى استبدال عنصر بآخر في موضعه في السياق اللفظي، فإذا لم يستقم الكلام كان ذلك

دليلا على أن حكم هذا العنصر غير حكم العنصر الذي استبدل به، وبابه غير بابه ومثل ذلك قوله: "وتقول: إذن عبد الله يقول ذاك، لا يكون إلا هذا — من قبل أن إذن الآن بمنزلة إنما وهل، كأنك قلت: إنما عبد الله يقول ذاك، ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة كي وأن لم يحسن، من قبل أنه لا يجوز لك أن تقول: كي زيد يقول ذاك، ولا أن زيد يقول ذاك، فلما قبح ذلك جُعلت بمنزلة هل وكأنما وأشباهها".[47]

يستبدل سيبويه "إذن" بكي وأن في موضعها في قوله: إذن زيد يقول ذاك، ولما يلاحظ أن هذا الموضع يمتنع عنهما ولا يستقيم بهما الكلام فيه يستدل على حكم وهو أن إذن في هذا الموضع ليست بمنزلة كَي و أن ولا تعمل عملهما، وإنما هي ههنا بمنزلة هل وكأنما وأشباهها مما لا يعمل. فهذا الاستدلال يقوم على أساس أن العوامل تكون بمنزلة واحدة في العمل في بابها إن صح استبدال بعضها البعض في الموضع واستقام الكلام وإذا امتنع ذلك واستحال على بعضها دل ذلك على أنها ليست من بابها وحكمها غير حكمها.

ويستدل سبويه في الكلام الآتي: إن مَن يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه — على أن "مَنْ" في هذا الموضع ليست شرطية عاملة وإنما هي اسم موصول معمول بما قبله عن طريق استبدالها في موضعها بإنْ ومتى الشرطيتين وبمجرد أن يلاحظ امتناعهما عن هذا الموضع وعدم استقامة الكلام وهما فيه، يتخذ ذلك دليلا على أنَّ "مَنْ" اسم موصول معمول فيه وليس اسم شرط عاملا وذلك في قوله: "إنما أذهبت الجزاء من ههنا لأنك أعملت كان و إنَّ، ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه "ألا ترى أنك لو جئت بإنْ ومتى تريد إنَّ إنْ وإنَّ متى كان محالا فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون بمن وما وأي".[48]

وإذا فإن (مَن) ههنا في موضع المعمول وليست في موضع العامل، عمل فيها ما قبلها و لم تعمل هي في شيء.

وجملة القول أن مصطلح الموضع في كتاب سيبويه يرد في كل مستوى من مستويات اللغة، ويختلف مفهومه من مستوى إلى آخر، كما قد يختلف مفهومه في المستوى الواحد، وهو يتقاطع مع مفهوم التوزيع فقط عندما يعني به سيبويه موضعا في مدرج الكلام يتحدد بقرائن لفظية قبلية أو بعدية، فيتخذه كالتوزيعيين أداة منهجية يستدل بها على أصناف الكلم. أما فيما عدا ذلك فإنه يباينه، ذلك لأن مفهوم الموضع في المثال لا وجود له في اللسانيات العربية لانعدام مفهوم المثال فيها.

وهو يستدل بالموضع كثيرا على أحكام نحوية مختلفة، يسلك في ذلك طريقة الاستبدال في الموضع، إذ يستبدل عنصرا لغويا بغيره في موضعه وسياقه اللفظي، فإذا استقام الكلام و لم يستحل، كان ذلك عنده دليلا على أنه بمنزلته في الحكم، وإذا استحال في موضعه دله ذلك على أن حكمه غير حكم ذلك العنصر الذي استبدل به، وبابه غير بابه، وقد أضفى ذلك على أحكامه النحوية مزيدا من الدقة العلمية ذلك لأن استدلاله قام على اللفظ المحسوس لا على منطق العقل البعيد عن الواقع اللغوي أو على المعنى.

الهوامـــش

1. سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر ــ الكتاب ــ تحقيق عبد السلام هارون ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ 1975 ـ ج 4 ــ ص: 467 ، 468.
2. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 4 ــ ص: 87.
3. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 2 ــ ص: 276.
4. الأستراباذي رضي الدين بن الحسن ــ شرح كافية ابن الحاجب في النحو ــ تحقيق: عبد العال سالم مكرم ــ عالم الكتب ــ 2000 ـ ط 1 ــ ج 1ـ ص: 14.
5. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ــ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ موفم للنشر الجزائرـ ط 1 ـ 2007 ــ ج 1ـ 298.
6. ابن أبو الفتح عثمان ــ المنصف ــ تحقيق الأستاذ ين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ــ دار إحياء التراث القديم ـ ط 1 ــ 1954 ــ ج 1 ــ ص: 78.
7. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ــ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ ج 1 ـ ص 92.
8. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ــ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ ج 2 ـ ص 16.
9. السيوطي جلال الدين ــ الأشباه والنظائر في النحوـ تحقيق عبد العال سالم مكرم ــ مؤسسة الرسالةـ سوريا ـ ط 1 ـ 1985 ــ ج 1 ـ ص 299.
10. سيبويه ــ الكتاب ـ ج 4 ـ ص 348.
11. سيبويه ــ الكتاب ــ ج 4 ــ ص 335.
12. سيبويه ــ الكتاب ــ ج 1 ــ ص 22.
13. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ــ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ ج 1ـ ص 222.
14. سيبويه ــ الكتاب ــ ج 1 ــ ص 22.

15. الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ـ دراسة ـ وتحقيق: رشيد بلحبيب المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ ط 1ـ 1999 ـ ج 1 ـ ص 196.
16. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 1 ـ ص 22.
17. الرضي الأستراباذي ـ شرح الكافية في النحو ـ ج 4 ـ ص: 372.
18. سيبويه- الكتاب ـ ج 1 ـ ص: 24. وانظر شرح السيرافي ـ تحقيق د. رمضان عبد التواب ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ 1990 ـ ج 2 ـ ص: 64 ـ 65.
19. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ـ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ـ ج 1 ـ ص: 344.
20. جورج مونان ـ مفاتيح الألسنية ـ ترجمة الطيب البكوش ـ سلسلة فكرنا المعاصر ـ منشورات سعيدان ـ تونس ـ ط 1 ـ 1994 ـ ص: 104.
21. ميلكا إفيتش ـ اتجاهات البحث اللساني ـ ترجمة سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد ـ المجلس الأعلى للثقافة ـ ط 2 ـ 2000 ـ ص: 278.
22. سيبويه ـ الكتاب ـ ص: 427.
23. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 4 ـ ص: 228.
24. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 4 ـ ص: 231.
25. الأستراباذي رضي الدين بن الحسن ـ شرح كافية ابن الحاجب في النحو ـ تحقيق: عبد العال سالم مكرم ـ ص: 77.
26. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 2 ـ صً: 108.
27. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 2 ـ ص: 276.
28. ابن السراج محمد بن سهل ـ الأصول في النحو ـ تحقيق عبد السلام الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ ط 1 ـ 1985ـ ج 1 ـ ص: 416.
29. المبرد ـ المقتضب ـ تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ـ دار الكتب ـ بيروت ـ ج 3 ـ ص: 140.
30. ابن يعيش موفق الدين ـ شرح المفصل ـ مكتبة المتنبي بالقاهرة ـ علم الكتب ـ بيروت لبنان ـ د.ت المجلد 2 ـ ج 9 ـ ص 129.

31. الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح ــ تحقيق كاظم بحر المرجان ــ منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ــ سلسلة كتب التراث 1982 ــ ج 1 ــ ص: 149.

32. سيبويه ــ الكتاب ــ ج 1 ــ ص: 16.

33. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ــ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ ج 1ــ ص: 295.

34. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ ج 1 ــ ص: 321.

35. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ـ بحوث ودراسات في اللسانيات العربيةـ ج 1ــ ص: 296.

36. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ ج 2ـ ص: 87.

37. الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ــ ج 2ـ ص: 88.

38. الدكتور الحاج صالح ــ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ـ ج 1ـ ص: 298

39. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 3 ـ ص: 120.

40. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 1 ـ ص: 84.

41. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 2 ـ ص: 133.

42. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 1 ـ ص: 127.

43. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 3 ـ ص: 11.

44. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 1 ـ ص: 263.

45. سيبويه ـ الكتاب ـ ج 1 ـ ص: 269.

46. سيبويه ــ الكتاب ــ ج 1 ــ ص: 114 ـ 113.

47. سيبويه ــ الكتاب ــ ج 3 ــ ص: 15.

48. سيبويه ــ الكتاب ــ ج 3 ـ ص: 72.